دور وسائل الرقابة الحديثة في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني
(دراسة ميدانية على عينه من المصارف السودانية2017 - 2020م)

د. عبد الرحمن عمر أحمد محمد أستاذ المحاسبة والتمويل المشارك – جامعة بحري

أ. مصطفي جمال مصطفي أحمدد. طالب دكتوراة - كلية الدراسات العليا – جامعة بحري

المستخلص:

تناولت الدراسة دور وسائل الرقابة الحديثة في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة ما إذا كان لوسائل الرقابة الحديثة دور في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني. هدفت الدراسة إلى اختبار مفهوم وسائل الرقابة الحديثة وانواعها. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لجمع البيانات والمعلومات من المدراء الماليين العاملين بالمصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أدى تبني نظام الرقابة الداخلية الى مساعدة المصرف في إدارة مخاطر الدفع الإلكتروني. أوصت الدراسة بضرورة التزام قسم المراجعة الداخلية في المصرف باستخدام الحاسوب في عملية الرقابة.

الكلمات المفتاحية: وسائل الرقابة الحديثة، مخاطر الدفع الإلكتروني، المصارف السودانية

The role of electronic in reducing electronic payment risks
(Field study a sample of Sudanese banks) (2017-2020AD)

Dr. Abdelrhman Omer Ahmed

A.Mustafa Gamal Mustafa

Abstract:

The study examined the role of modern means of control in reducing electronic payment risks. The problem of the study was to find out whether modern means of control has a role in reducing the risks of electronic payment. The study aims to test the concept of modern means of control and its types . The study used the analytical approach to collect data and information from financial managers working in Sudanese banks. The study reached several results including: adopting an internal control system helped the bank manage electronic payment risks , the study recommended that the internal audit department in the bank should commit to using the computer in monitoring peocess.

Keywords: modern means of control , electronic payment risks, Sudanese banks.

أولا : الاطار المنهجي :

التمهيد :

قد واجهت الدول العربية نقص في خدمات البنية التحتية لدولها مما جعلها تفكر في زيادة الأدوات والوسائل التي تجعلها تحقق ذلك، ولما كانت هذه الخدمات والبنية التحتية لا تمثل شيء نت الربحية بل أصبحت من الاشاء التي تمثل مشكلة للحصول على الإيرادات لتواجه تلك الخدمات وهي من الخدمات التي يجب على الدول أن توفرها لمواطنيها، ولذلك فكرت الدول والحكومات في إيجاد وسائل واليات تساعد في عمليات جمع الايرادات لتسهم في النمو الاقتصادي والتطور. لقدم أفرز التقدم التقني الهائل ومنذ انطلاق شبكة الانترنت في منتص التسعينات مما يعرف باسم العمل المصرفي الإلكتروني الذي يعتمد على المعالجة الإلكترونية للبيانات مما يوفر مزايا هائلة في مجال الكلفة حيث انخفضت التكلفة بشكل كبير ، وبالرغم من المزايا المتعددة للعمل الإلكتروني إلا أن هذا العمل مخوف بالمخاطر حيث أن هنالك ارتباط وثيق بين هذه العمليات الإلكترونية وأمن المعلومات والتي قد تؤدي إلى العبث في ارصدة العملاء ذاتها أو إجراء عمليات الدفع الالكتروني مبتكرة من خلال حسابات العملاء، ومن هذه التطورات السريعة التي فرضت وجودها في عالم الدفع الإلكتروني، فقد كان من الضروري القيام بدراسات واسعة توضح واقه هذه التقنيات ومدى تأثير الأسس الرقابية اللازمة عليها، خاصة بعد أنشاع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية واصبح تداولها بشكل وسيلة وسهلة للمستهلك للدفع دون حاجة للنقود ، حيث تعتبر الوسائل أكثر أمنا ولها مصداقية عالية أكبر من التعامل بالنقود، ولا يستلزم الامر إلا التأكد من صلاحيتها والتفويض على المبلغ المصروفة من خلال لحظة التبادل.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في توضيح ضرورية الأساليب الرقابية على نظم الدفع الالكتروني التي يقوم بها المصلحات الحكومية في السودان بغرض زيادة كفاءة وفعالية هذه الأساليب في تحقق الرقابة عليها ضمانا لنجاحها في تطوير الأنظمة الإلكترونية ، وتمحورت المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

هل لوسائل الرقابة الحديثة دور في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني ؟

وتتفرع منه التساؤلات التالية:

1 - هل تنفيذ وسائل الرقابة الداخلية الحديثة يحد من مخاطر الدفع الإلكتروني؟

2 -هل تبني مفهوم الرقابة الإدارية الحديثة يساعد في الحد محاطر الدفع الإلكتروني ؟

أهمية الدراسة:

تأتى أهمية الدراسة من ناحيتين علمية وعملية:

1 - الأهمية العلمية:

تتبع أهمية الدراسة من ناحيتين علمية وعملية :

1 - الأهمية العلمية:

أ. ترسيخ دور وسائل الرقابة الحديثة و مخاطر الدفع الإلكتروني.

ب. تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في انها تتناول جميع وسائل الرقابة الحديثة وقدرة تلك الوسائل على ان تساعد في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني.

ج. تزويد المكتبات بمعلومات جديدة عن وسائل الرقابة الحديثة و مخاطر الدفع الإلكتروني.

2 -الأهمية العملية:

أ-مساعدة إدارات المصارف السودانية على تطبيق مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الدفع الإلكتروني.

ب- إرشاد الإدارات ومساعدتهم في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني عن طريق تبني الحوكمه في المصارف السودانية.

ج- التعريف بأهمية تنفيذ وسائل الرقابة الحديثة حتى تواكب التغيرات التكنولجية الحديثة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف الاتية:

1. دراسة مفهوم الرقابة الداخلية الحديثة وتحديد أنواعها .
2. التعرف على مفهوم الرقابة الإدارية الحديثة كأ داه للحد من مخاطر الدفع الإلكتروني في المصارف السودانية.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

لتحقيق اهداف الدراسة يتم اختبار الفرضيات الاتية :

الفرضية الاولي : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية الحديثة ومخاطر الدفع الالكتروني.

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الإدارية الحديثة ومخاطر الدفع الالكتروني.

مصطلحات الدراسة :

وسائل الرقابة الحديثة ، مخاطر الدفع الالكتروني .

حدود الدراسة :

حدود الدراسة هي الاطار الذي يتحرك بداخلة الباحث لانجاذ الدراسة وتتمثل في الاتي :

1 -**الحدود المكانية** : المصارف السودانية

2 -**الحدود الزمانية** : من 2017 حتى العام 2020م

3 -**الحدود البشرية** : المراجعين الداخليين والخارجيين العاملين بالمصارف السودانية .

4 -الحدود الموضوعية :

تتثمل الحدود الموضوعية للدراسة في متغيرين رئسيين هما وسائل الرقابة الحديثة ومخاطر الدفع الإلكتروني وبالنسبة لوسائل الرقابة الحديثة فقد اعتمد الباحث على مفهوم وسائل الرقابة والمتمثلة في توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الرقابة الداخلية والحوكمه ومخاطر الدفع الالكتروني .

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفى لجمع البيانات والمعلومات من المراجعين الداخليين والخارجيين العاملين بالمصارف السودانية ، حيث يتم دراسة الحالة لفهم العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليلها بالطرق الائحصائية .

مصادر جمع البيانات :

هي الوسائل التي يستخدمها الباحث لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة وتتمثل مصادر البيانات في هذه الدراسة في الاتي:

1 - **المصادر الاولية:** تتمثل في استمارة الاستبانة.

2 - **المصادر الثانوية:** تتمثل في الكتب والدوريات والمجلات العلمية والانترنت والرسائل الجامعية.

متغيرات الدراسة:

يتمثل المتغير المستقل في وسائل الرقابة الحديثة و اما المتغير التابع فيتمثل في مخاطر الدفع الالكتروني.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة بدر الدين (2011م) [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب نظام الرقابة الداخلية العامة وعلى التطبيقات المستخدمة في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية وأثره على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية. مشكلة الدراسة تمثلت في الإجابة على التساؤلات التالية هل الالتزام بتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية العامة وعلى التطبيقات يؤثر على أداء (كفاءة وفاعلية) نظام الرقابة الداخلية في بيئة النظم الإلكترونية. استخدمت الدراسة كل من المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية لم يعد مجرد مجموعة من الإجراءات والسياسات الثابتة والمحددة مسبقا من قبل الإدارة بل أداة ديناميكية مستمرة لتواكب التطورات المتسارعة للبيئة الإلكترونية. أوصت الدراسة بضرورة تعديل إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية الإلكترونية لأي منشاة أو بنك بصفة دورية بالتطورات التي تحدث في تكنولوجيا المعلومات العمل على تحديد معايير لتقييم نظام الرقابة الداخلية تأخذ في الاعتبار الأبعاد المختلفة لبيئة النظم الرقابية التي تعتمد على التشغيل الإلكتروني .

دراسة دعاك (2011م) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه في ضوء التطور التكنولوجي الهائل لدى الجهات محل الرقابة والذي يتمثل باستخدامها لنظم التشغيل الإلكتروني لمعالجة البيانات مما قد يؤثر على تقويم

النظام المحاسبي، وخلق بعض الصعوبات لدى المراجع الداخلي عند قيامه بعملية المراجعة الأمر الذي يستلزم ضرورة المعرفة بالتطبيقات الآلية المستخدمة. استخدم الباحث المنهج الاستقرائي لإختبار صحة الفروض والمنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة والتطور النظري لمفهوم مخاطر المراجعة الداخلية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني. تأتي أهمية الدراسة لمعرفة ودراسة ظاهرة مخاطر المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات. لتحقيق أهداف الدراسة صاغ الباحث الفرضيات التالية، هنالك علاقة إحصائية بين ازدياد مخاطر عدم التأكد من صحة البيانات المالية الإلكترونية والتأهيل الكافي للمراجع الداخلي، قلة خبرة المراجع الداخلي بنظم التشغيل الإلكتروني للبيانات يزيد من مخاطر الإجراءات المحاسبية بالإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة بالسودان. لا توجد علاقة بين استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية واجراءات المراجعة الداخلية الإلكترونية بالإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة بالسودان. تم إثبات صحة جميع هذه الفرضيات والتوصل إلى عدة نتائج وتوصيات من أهمها، لم يتغير مفهوم المراجعة في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، كمالم تتغير أهداف المراجعة في ظل هذه البيئة.

دراسة عمار (2013)[3] :

تناول الباحث أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المراجعة الخارجية ، حيث تمثلت مشكلة البحث في أنه بالرغم من أن تكنولوجيا المعلومات أتاحت العديد من الفرص والامتيازات والمزايا في مجال التشغيل للبيانات والمعلومات المحاسبية، فإنها تطرح العديد من التحديات الجديدة التي تفرض على مهنة المراجعة إيجاد حلول ووسائل مناسبة لمواجهتها.. هدف البحث إلى دراسة تطورات ومشاكل ومجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في المراجعة، بيان أهم انعكاسات التطور في تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية ومهنة المراجعة. لتحقيق أهدف البحث تم اختبار الفرضيات التالية: التشغيل الإلكتروني للبيانات يؤثر إيجابا على أداء المراجعة الخارجية ، تتطلب عمليات التجارة الإلكترونية تطوير النظم التقليدية لمراجعة البيانات المالية. لا تعتمد الشركات السودانية على المراجعة الإلكترونية في مراجعة العمليات المحاسبية الإلكترونية . تتطلب المراجعة الإلكترونية كفاءة مهنية عالية لا تتوفر لدى الكثير من مكاتب المراجعة الخارجية في السودان. توصلت الدراسة لعدة نتائج أثبتت صحة فرضيات الدراسة منها : أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات إيجابيا على أداء المراجعة الخارجية حيث ساعد على استخدام أساليب وأدلة مستحدثة تزيد من كفاءة وفاعلية أداء المراجعة الخارجية. بناءا على النتائج السابقة تضمن الدراسة توصيات منها: يجب على المراجعين الأخذ بعين الاعتبار اختلاف تأثير بيئة أنظمة المعلومات الإلكترونية على عملية المراجعة عن تأثير البيئة اليدوية.

ثالثا : الاطار النظري لوسائل الرقابة الحديثة :

مفهوم الرقابة الداخلية:

يتمثل مفهوم الرقابة الداخلية بأنه مجموع الضمانات التي تساهم في توجيه لمؤسسة وتهدف إلى ضمان المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحمايتها، وتطبيق تعليمات الإدارة

والتدعيم وتحسين الأداء من جهة أخرى. تتضمن الرقابة الداخلية مجموع النظم الموضوعة من قبل الإدارة من أجل توجيه المعلومات كافة بالصيقة المطلوبة والفعالة واحترام السياسات الإدارية وحماية الأصول وضبط الدقة في البيانات المسجلة. ([4])

عرفت الرقابة الداخلية بأنها مجموعة من المقاييس والطرق التي تتبناها المنشأة بقصد حماية أصولها النقدية وغيرها. واختيار الدقة الحسابية لما هو مقيد في الدفاتر، وتخطيط التنظيم الإداري للمشروع، وكل ما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على السياسات اصوله، واختيار دقة حساباتها ودرجة الاعتماد عليها، وتنمية الكفاية الانتاجية وتشجيع الإدارية في الطريق المرسوم لها.([5])

عرفت الرقابة الداخلية بأنها الإطار العام للإجراءات المتخذة في نظام رقابة الإشراف على الأنشطة المختلفة سواء كانت انتاجية أو تسويقية أو مالية داخل المشروع. ([6]) وعرفت بأنها عملية متكاملة تنجز عن طريق أفراد الوحدة، ويتم تصميمها بقصد معالجة المخاطر، وتفير درجة معقولة من الاطمئنان.([7]) وعرفت بأنها الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية اصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية للتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الانتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة. ([8]) وعرفت أيضا بأنها عملية أو مجموعة من العمليات يؤثر فيها مجلس الإدارة والموظفون الآخرون، ومصممة لتوثيق تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف كل من فعالية وكفاءة العمليات وامكانية الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والقواعد المنظمة الملائمة.([9]) وعرفت الرقابة الداخلية بأنها: تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الاصول واختيار دقة البيانات المحاسبية، ومدى الاعتماد عليها. وتنمية الكفاية وتشجيع سير السياسات الإدارية في طريقها المرسوم.([10])

كما عرفت بأنها مجموعة من الضمانات التي تساعد في التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق لضمان الحماية لإبقاء الاصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرين وتحسين الأداء. ([11])

عرفت الرقابة الداخلية بأنها السياسات والإجراءات التي يتم من خلالها تحقيق أهدفا الشركة، والتي يجب أن يهتم بها مراقب الحسابات، حتى يستطيع الحكم على مدى قدرة الشركة محل المراجعة على تسجيل وتلخيص البيانات والأحداث التي قامت بها الشركة محل المراجعة. ويرى الباحثان مما سبق تعريف الرقابة الداخلية، على أنه مجموعة أوجه النشاط المستقلة داخل المشروع تنشئها الإدارة لكي تخدمها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر، لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية الاصول، من أجل تحقيق الهدف المتعلق لضمان الحماية لإبقاء الاصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرين وتحسين الأداء.

تنقسم الرقابة إلى التالي: ([12])

1/ الرقابة الادارية:

تختص وظيفتي التخطيط والتنظيم بتحديد الأهداف، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ الأهداف، ولكن التحديد والتنفيذ لا يكفيان، وإنما يجب على الإداري أن يتأكد أن الأهداف قد أمكن بلوغها وأن هذه هي وظيفة الرقابة، والرقابة هي الوظيفة التي تختص بالتحقق من أن الأهداف والخطط والسياسات والإجراءات أمكن تنفيذها كما سبق تحديدها ومن هنا ترتبط وظيفة الرقابة بوظيفة التخطيط حت يمكن اكتشاف الانحرافات وتحديد المسؤول عن الانحرافات، ولكي يتم هذا الأمر لابد من تحديد واضح للمسؤولية أو الواجبات، وبذلك ترتبط وظيفة الرقابة بوظيفة التنظيم.([13]) وهكذا، فإن الرقابة: هي وظيفة التأكد من الأنشطة التي توفر لنا النتائج المرغوبة، وإن الرقابة تتعلق بوضع هدف، وقياس الأداء واتخاذ الإجراء التصحيحي.

ويرى الإداريون المحدثون اليوم أن وظيفة الرقابة الإدارية ذات جانبين، يتعلق الجانب الأول منها بمتابعة النتائج المنبثقة عن الجهود المختلفة في المشروع وتصحيح الاختلافات أو الانحرافات عند حدوثها، أما الجانب الثاني فيتعلق بالرقابة على منجزات الأفراد أنفسهم من خلال وظيفة التوجيه والقيادة.

رابعاً : الإطار النظري لمخاطر الدفع الإلكتروني :

1-4 العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفية :

مر سير المصارف التجارية منذ بداية السبعينات عبر مرحلة مهمة من التطورات المستمرة، والتي يتوقع لها أن تستمر لسنوات أخرى قادمة . وقد كان من نتائج هذه التطورات تركها آثارا مميزة في حجم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية في عملها ومداها . وكان من بين التغيرات التي تركت آثارا مهمة في مخاطر العمل المصرفي ما يأتي : ([14])

التغيرات التنظيمية والإشرافية :

فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة، مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطرة ورأس المال، ومثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر.

عدم استقرار العوامل الخارجية :

أدى عدم استقرار أسعار الفوائد، والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على اثر انهيار اتفاقية الى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى، خاصة المتعددة الجنسية منها، الى الأسواق ، المالية، اما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه الذبذبات، أو لتحقيق أرباح منها، الأمر الذي أدى الى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق . كما أدى عدم الاستقرار، والحاجات التي نتجت عنها، الى ابتداع المصارف (لمثل هذه الشركات) العديد من أدوات التغطية المستقبلية . وقد كان إبداع المصارف في هذا المجال، وتطويرها دوائر متخصصة في الهندسة

المالية، دليلا على براعة المؤسسات المصرفية، وقدرتها على التعامل مع المتغيرات، لكن هذا الإبداع نفسه أدى الى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت الى مخاطر المصارف.

المنافسة :

من مزايا المنافسة إجبارها المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين، ولا شك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل، لأنها تضيق الهوامش الربحية الى حدود قصيرة ((15)).

تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية :

تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها، أضاف الى مخاطر العمل المصرفي، وقد كان الخطر الذي واجهته المصارف، بمبلغ 5.1 مليار جنيه إسترليني، عندما انهارت السوق المالية العالمية في يوم الاثنين الأسود 7891/01/91م، التي تعهدت بتغطية إصدار أسهم شركة BP، أوضح مثال على مدى أثر مثل هذه الموجودات في مخاطر العمل المصرفي.

التطورات التكنولوجية :

من العوامل التي أثرت إيجابيا في تعرف مخاطر العمل المصرفي، وقياسه، و إدارته، التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف على تعرف مخاطرها، و إدارتها بطريقة أفضل، الى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني، و إدارة النقد . إلا أن هذه التطورات خلقت مخاطر جديدة، مثل مخاطر تصفية الدفعات ، في الوقت نفسه، التي كانت ثمرة استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني .

ثالثاً: انواع المخاطر المصرفية:

نظرا للمحيط البنكي وكذا طبيعة الأنشطة البنكية، فالمهام البنكية تتحمل مخاطر لا تعد ولا تحصى (مخاطر مالية؛ تنظيمية؛ تجارية؛) ، وفيما يلي، يمكن أن نشير إلى أهم مخاطر القطاع البنكي: (16)

- المخاطر الائتمانية
- مخاطر التشغيل
- المخاطر القانونية
- مخاطر التسعير
- مخاطر أسعار صرف العملات
- مخاطر الالتزام
- مخاطر الدول
- مخاطر السمعة
- المخاطر الاستراتيجية
- مخاطر الصيرفة الإلكترونية
- مخاطر العولمة
- مخاطر الإدارة

خامساً : إجراءات الدراسة الميدانية :

يتناول الباحثان في هذا الجزء وصفاً للطريقة والإجراءات التي إتبعت في تنفيذ الدراسة الميدانية، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينة الدراسة وطريقة إعداد أداتها وبيان الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى تحليل البيانات والتحقق من فرضيات الدراسة.

4 1 - مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثان إلى تعميم النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة عليها، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع المحاسبين ورؤساء الأقسام والمحللين الماليين والمدراء الماليين ومدراء الإدارات والمراجعين الداخليين العاملين ببنك فيصل الاسلامي ، بنك الخرطوم ، بنك النيلين ، بنك ام درمان الوطني.

لقد تم إختبار العينة بطريقة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، وتم توزيع (051) إستمارة، حيث إستجاب (051) فرداً من مجتمع الدراسة، أى ما نسبته (001 %) تقريباً حيث أعادو الإستمارات بعد ملئها بجميع المعلومات المطلوبة، حيث بلغ عدد المصارف السودانية التى تم توزيع الإستمارات عليها (4) مصارف.، كما يتناول الباحث تحليل البيانات الشخصية وبيانات الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاساليب الاحصائية والاشكال البيانية، بالاضافة الى ذلك يتم إجراء مقارنة بين أهم نتائج الدراسة الميدانية ونتائج الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: البيانات الشخصية:

1. المؤهل العلمي:

الجدول (1)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	77	% 51.3
دبلوم عالي	23	% 15.3
ماجستير	44	% 29.3
دكتوراه	2	% 1.4
أخرى	4	% 2.7
المجموع	150	% 100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

الشكل (1/3/4)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

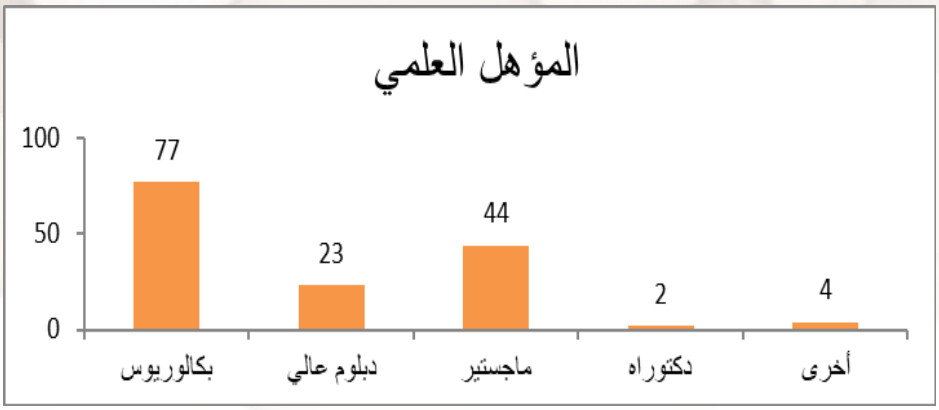

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من خلال الجدول (4/2/1) والشكل (4/2/1) ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، نجد أن بكالوريوس (77) مبحوث وبنسبة (51.3 %)، ودبلوم عالي (23) مبحوث وبنسبة بلغت (15.3 %) و (44) مبحوث ماجستير وبنسبة (29.3 %)، ودكتوراه (2) مبحوث وبنسبة بلغت (1.4 %)، ويوجد (4) مبحوث من حملة مؤهلات اخرى من العينة المبحوثة وبنسبة (2.7 %). وهذا يدل على أن إجاباتهم ستكون لها فائدة كبيرة بسبب تأهيلهم العلمي .

2. التخصص العلمي:

الجدول (2)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	69	% 46
ادارة اعمال	13	% 8.7
تكاليف ومحاسبة ادارية	45	% 30
دراسات مالية و مصرفية	14	% 9.3
نظم معلومات محاسبية	9	% 6
أخرى	0	% 0
المجموع	150	% 001

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

الشكل (2/3/4)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي

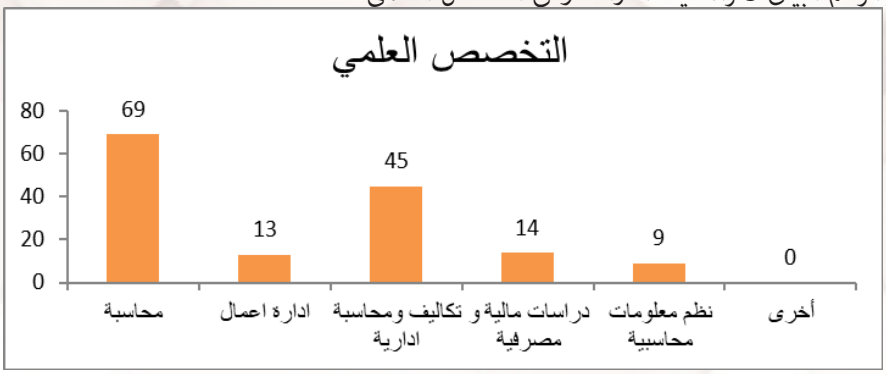

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من الجدول رقم (4/2/2) والشكل رقم (4/2/2) يلاحظ الباحثان ان أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي، عدد (69) مبحوث تخصص محاسبة وبنسبة (46 %)، وعدد (13) مبحوث تخصص ادارة أعمال وبنسبة (8.7 %)، كما تضمنت العينة على (45) مبحوث تكاليف ومحاسبة ادارية تخصص وبنسبة بلغت (30 %)، وعدد (14) فرداً تخصص دراسات مالية ومصرفية وبنسبة (9.3 %)، وعدد (9) مبحوث تخصص نظم معلومات محاسبية وبنسبة (6 %)، و لايوجد مبحوث من التخصصات أخرى من العينة المبحوثة. ويلاحظ الباحث أن النسب العالية من العينة تخصصهم محاسبة مما يدل علي معرفة مجتمع العينة بمجال الدراسة و إدلالتهم بإجابات أكثر صحة .

3.المسمى الوظيفي:

الجدول (3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المسمى الوظيفي

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
محاسب	97	% 52.7
رئيس قسم	61	% 10.7
مدير مالي	8	% 5.3
محلل مالي	21	% 8
مدير ادارة	31	% 8.6
مراجع داخلي	61	% 10.7
آخرى	6	% 4
المجموع	150	% 100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

الشكل (3/3/4)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق الوظيفة

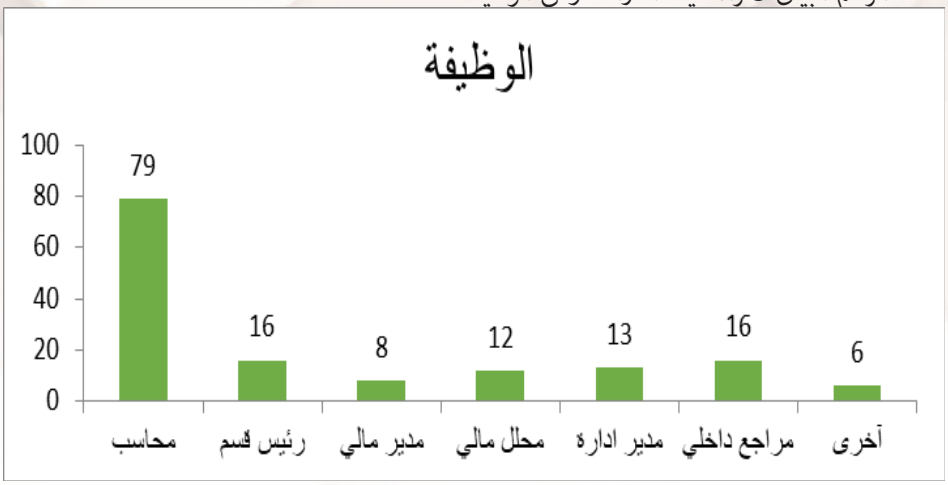

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) يلاحظ أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي، (79) مبحوث محاسب وبنسبة (52.7 %)، و (16) مبحوث رئيس قسم وبنسبة (10.7 %)، و(8) مبحوث مدير مالي وبنسبة (5.3 %)، و(12) مبحوث محلل مالي وبنسبة (8 %)، و(13) مبحوث مدير ادارة وبنسبة (8.6 %)، و(16) مبحوث مراجع داخلي وبنسبة (10.7 %) , وعدد (6) مبحوث آخرى وبنسبة (4 %) من العينة.ويلاحظ الباحثان أن النسب العالية من العينة تحت المسمى الوظيفي محاسب مما يدل علي معرفة مجتمع العينة بمجال الدراسة وإدلالتهم بإجابات أكثر دقة لخدمة أغراض هذا البحث.

4. سنوات الخبرة:

الجدول (4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	40	% 26.7
بين 5 الى 10 سنوات	32	% 21.3
بين 10 الى 15سنة	35	% 23.3
بين 15 الى 20سنة	31	% 20.7
20 سنة فآكثر	12	% 8
المجموع	150	% 100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

الشكل (5)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

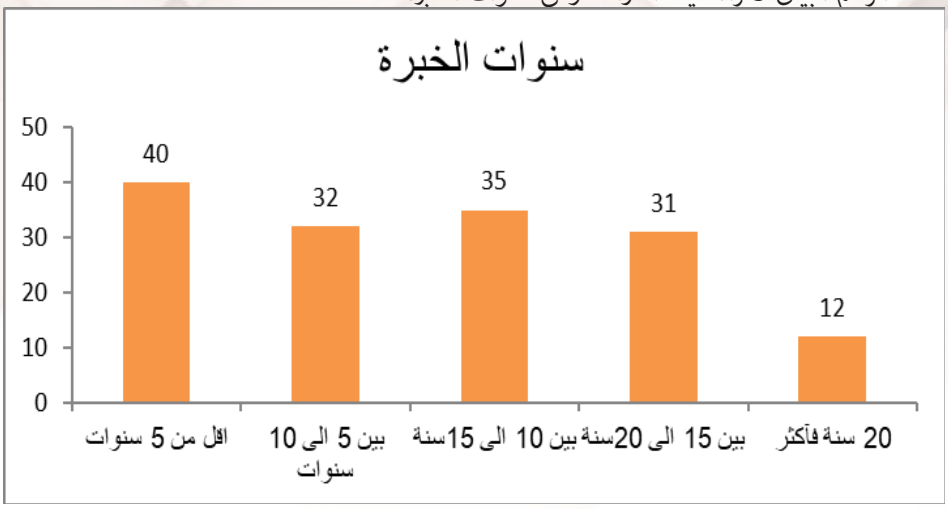

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من الجدول رقم (4/2/4) والشكل رقم (4/2/4) يتبين ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات خبرة كالآتي: (40) فرد سنوات خبرتهم اقل من 5 سنوات وبنسبة (26.7 %)، (32) فرداً وبنسبة (21.3 %) خبرتهم (من 6 الى 10سنوات)، و (35) فرداً وبنسبة (23.3 %) خبرتهم (من 10 الى15 سنوات)، و (31) فرداً وبنسبة (20.7 %) خبرتهم (من 15 الى20 سنوات)، و(12) فرداً وبنسبة (8 %) خبرته فوق 20 سنة. وهذا يدل على أن آرائهم ستكون مفيدة لأغراض البحث العلمي.

ثانياً: تحليل بيانات الاستبانة:

التحليل الوصفى لعينة الدراسة الميدانية:

لتطبيق اداة الدراسة لجأ الباحثان بعد تحكيم الاستبانة الى توزيعها على عينة الدراسة المقررة. بعد استلام استمارات الاستبانة من أفراد عينة الدراسة وقد تم تفريغ البيانات فى الجداول توطئة إدخالها فى البرنامج الاحصائى ((SPSS، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1، 2، 3، 4، 5) على الترتيب. وفيما يلى الجداول والرسومات والتكرارات البيانية والنسب المئوية لاجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضيات.

المحور الأول: «تأثير الرقابة الداخلية الحديثة علي دورها في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني »

يهدف هذا المحور لمعرفة تأثير الرقابة الداخلية الحديثة علي دورها في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني ولإختبار هذا المحور لابد من إتجاه أراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته .

الجدول (6)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي لعبارات المحور الأول

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	استخدام نظام الرقابة الداخلية يدعم المصرف في ادارة مخاطر الدفع الالكتروني.	6	% 4	11	% 3.7	52	% 7.61	75	% 83	15	% 43
2	تحديد الادوار و ا لمسئو ليا ت المختلفة المتعلقة بالرقابة الداخلية بالمصرف يحقق الحماية التقنية للدفع الإلكتروني.	3	% 2	9	% 6	12	% 41	36	% 24	45	% 63
3	يساعد مراقبة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ككل بإنتظام في الحد من مخاطر التوقيع الإلكتروني.	0	% 0	81	% 21	32	% 3.51	86	% 3.54	14	% 3.72
4	استخدام مجلس الإدارة لمبداء الشفافية والمسألة يساعد في إدارة مخاطر الدفع ا لإ لكتر و ني .	8	% 3.5	8	% 3.5	82	% 7.81	96	% 64	73	% 7.42

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
5	استخدام الميزانية التقديرية التشغلية في عملية الرقابة لايوثر على إدارة مخاطر الدفع الإلكتروني .	7	% 7.4	5	% 3.3	42	% 61	85	% 7.83	65	% 3.73
6	تساعد الميزانية التقديرية النقدية في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني .	6	% 4	9	% 6	52	% 7.61	26	% 3.14	84	% 23
7	استخدام المصرف لإسلوب الميزانية التقديرية التمويلية لايقلل من مخاطر الدفع الإلكتروني .	9	% 6	7	% 7.4	02	% 3.31	76	% 7.44	74	% 3.13
8	يؤدي تحليل بيئة التحكم الي الحد من مخاطر الدفع الالكتروني .	6	% 4	21	% 8	72	% 81	26	% 3.14	34	% 7.82

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من خلال الجدول (4/2/11) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على «تأثير الرقابة الداخلية الحديثة علي دورها في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني»

يلاحظ الباحثان في العبارة الأولى القائلة « استخدام نظام الرقابة الداخلية يدعم المصرف في ادارة مخاطر الدفع الالكتروني « نجد أن (108) مبحوث وبنسبة (72 %) من العينة يوافقون على ما جاء في العبارة، و (25) مبحوث وبنسبة (16.7 %) محايدون من العينة المبحوثة، بينما يوجد(17) مبحوث من العينة لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (11.3 %).

العبـارة الثانيـة: والتـي تنـص عـلى « تحديـد الادوار والمسـئوليات المختلفـة المتعلقـة بالرقابـة الداخليـة بالمـصرف يحقـق الحمايـة التقنيـة للدفـع الإلكـتروني .» نجـد أن (117) مبحـوث وبنسـبة (78 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون بلـغ عددهـم (21) مبحـوث مـن العينـة ويمثلـون (14 %) مـن العينـة المبحوثـة، ويوجـد(12) مبحـوث وبنسـبة (8 %) لا يوافـق.

العبـارة الثالثـة: والتـي تنـص عـلى « يسـاعد مراقبـة وتقييـم نظـام الرقابـة الداخليـة ككل بإنتظـام في الحـد مـن مخاطـر التوقيـع الإلكـتروني « نجـد أن (109) مبحـوث وبنسـبة (72.6 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون بلـغ عددهـم (23) مبحـوث مـن العينـة ويمثلـون بنسـبة (15.3 %) مـن العينـة، بينـما يوجـد (41)مبحـوث مـن العينـة لا يوافـق مـن العينـة المبحوثـة وبنسـبة (27.3 %).

أمـا العبـارة الرابعـة التـي تنـص عـلى « اسـتخدام مجلـس الإدارة لمبـداء الشـفافية والمسـألة يسـاعد في إدارة مخاطـر الدفـع الإلكـتروني» نجـد أن (106) مبحـوث بنسـبة (70.7 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (28) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (18.7 %)، ويوجـد (16) مبحـوث لا يوافقـون وبنسـبة (10.6 %) مـن العينـة المبحوثـة.

العبـارة الخامسـة:» اسـتخدام الميزانيـة التقديريـة التشـغلية في عمليـة الرقابـة لايوثـر عـلى إدارة مخاطـر الدفـع الإلكـتروني « نجـد أن (114) مبحـوث وبنسـبة (76 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (24) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (16 %) مـن العينـة المبحوثـة، و يوجـد (12) مبحـوث لا يوافـق مـن العينـة المبحوثةوبنسـبة (8 %).

العبـارة السادسـة:» تسـاعد الميزانيـة التقديريـة النقديـة في الحـد مـن مخاطـر الدفـع الإلكـتروني « نجـد أن (110) مبحـوث وبنسـبة (73 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (25) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (16.7 %) مـن العينـة المبحوثـة، و يوجـد(15) مبحـوث وبنسـبة (14 %) لا يوافـق مـن العينـة المبحوثـة.

العبـارة السـابعة:» اسـتخدام المـصرف لإسـلوب الميزانيـة التقديريـة التمويليـة لايقلـل مـن مخاطـر الدفـع الإلكـتروني « نجـد أن (114) مبحـوث وبنسـبة (76 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (20) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (13.3 %) مـن العينـة المبحوثـة، ويوجـد (16) مبحـوث لا يوافـق مـن العينـة المبحوثـة وبنسـبة (10.7 %).

العبـارة الثامنـة:» يـؤدي تحليـل بيئـة التحكـم الي الحـد مـن مخاطـر الدفـع الالكـتروني « نجـد أن (105) مبحـوث وبنسـبة (70 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (27) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (18 %) مـن العينـة المبحوثـة، و يوجـد(18) مبحـوث لا يوافـق مـن العينـة المبحوثـة وبنسـبة (12 %).

الجدول (7)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	استخدام نظام الرقابة الداخلية يدعم المصرف في ادارة مخاطر الدفع الالكتروني .	4.14	4	0.66	اوافق	1
2	تحديد الادوار والمسئوليات المختلفة المتعلقة بالرقابة الداخلية بالمصرف يحقق الحماية التقنية للدفع الإلكتروني.	4.04	4	0.69	اوافق	2
3	يساعد مراقبة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ككل بإنتظام في الحد من مخاطر التوقيع الإلكتروني.	3.88	4	0.98	اوافق	6
4	استخدام مجلس الإدارة لمبداء الشفافية والمسألة يساعد في إدارة مخاطر الدفع الإلكتروني.	3.79	4	0.59	اوافق	7
5	استخدام الميزانية التقديرية التشغلية في عملية الرقابة لايوثر على إدارة مخاطر الدفع الإلكتروني .	3.70	4	0.94	اوافق	8
6	تساعد الميزانية التقديرية النقدية في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني .	3.90	4	0.60	اوافق	5
7	استخدام المصرف لإسلوب الميزانية التقديرية التمويلية لايقلل من مخاطر الدفع الإلكتروني .	3.98	4	0.92	اوافق	4
8	يؤدي تحليل بيئة التحكم الي الحد من مخاطر الدفع الالكتروني .	4.00	4	0.74	اوافق	3

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من خلال الجدول (4/2/12) يلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الرابع التي تنص على فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.79-4.14) والمنوال (4) والانحراف المعياري يقع في المدى مابين (0.59 – 0.98) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي والموافقة.

المحور االثاني: « تأثير الرقابة الادارية الحديثة علي دورها في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني»

يهدف هذا المحور تأثير الرقابة الادارية الحديثة علي دورها في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني ولإختبار هذا المحور لابد من إتجاه أراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته.

الجدول (8)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي لعبارات المحور الثاني

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	قيام المصرف بتوفير التدريب اللازم للعاملين لملاحظة و تمييز الاخطار يحد من مخاطر تزوير بطاقة الدفع الالكتروني	12	% 8	10	% 6.7	41	% 9.3	52	34.7 %	26	% 41.3
2	اتخاذ اجراءات ترتيب خطوات العمل المصرفي يقلل من مخاطر الدفع الالكتروني .	61	% 10.7	7	% 4.7	36	% 42	50	33.3 %	14	% 27.3
3	يساهم تدوير الموظفين داخل المصرف في الحد من مخاطر التوقيع الالكتروني .	0	% 0	13	% 7.20	38	% 3.52	50	% 3.33	13	% 20.7
4	استخدام التوقيعات الالكترونية المشفرة يحد من مخاطر التوقيع الالكتروني .	8	% 5.3	23	% 3.51	23	% 3.12	64	% 7.03	14	% 3.72

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
5	يساعد استخدام الاجراءات الكافية لحماية حسابات العملاء في ضبط دفعيات المستهلك الالكتروني	9	% 6	21	% 8	52	% 7.61	55	% 7.63	94	% 7.23
6	الفصل بين المهام و المسئوليات داخل المصرف يحد من مخاطر الدفع الالكتروني	2	% 3.1	41	% 3.9	31	% 7.8	55	% 7.63	66	% 44
7	يتبع المصرف اجراءات الصيانة الدورية لتحقق الأمن و السلامة	6	% 4	8	% 3.5	81	% 21	95	% 3.93	95	% 3.93
8	يؤدي التأكد من الخطط و برامج المنشأة الي الحد من مخاطر الدفع الالكتروني	52	% 7.61	1	% 7.0	8	% 3.5	56	% 3.34	15	% 43

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من خلال الجدول (4/2/13) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على:» «» تأثير الرقابة الادارية الحديثة علي دورها في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني» :

يلاحظ الباحثان في العبارة الأولى القائلة « قيام المصرف بتوفير التدريب اللازم للعاملين لملاحظة و تمييز الاخطار يحد من مخاطر تزوير بطاقة الدفع الالكتروني . « نجد أن (114) مبحوث وبنسبة (76 %) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (14) مبحوث وبنسبة (9.3 %) محايد، يوجد (22) مبحوث وبنسبة (14.7 %) من لا يوافقون من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على» اتخاذ اجراءات ترتيب خطوات العمل المصرفي يقلل من مخاطر الدفع الالكتروني « نجد أن (91) مبحوث وبنسبة (60.6 %) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، يوجد (36)مبحوث محايد وبنسبة (24 %) ، و يوجد (23) مبحوث لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (15.4 %).

العبـارة الثالثـة: والتـي تنـص عـلى « يسـاهم تدويـر الموظفـين داخـل المـصرف في الحـد مـن مخاطـر التوقيـع الالكـتروني « نجـد أن (81) مبحـوث وبنسـبة (54 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة ، أمـا المحايـدون بلـغ عددهـم (38) مبحـوث مـن العينـة ويمثلـون نسـبة (25.3 %) مـن العينـة، و يوجـد (69) مبحـوث لا يوافـق مـن العينـة المبحوثـة وبتسـبة (46 %).

أمـا العبـارة الرابعـة التـي تنـص عـلى « اسـتخدام التوقيعـات الالكترونيـة المشـفرة يحـد مـن مخاطـر التوقيـع الالكـتروني « نجـد أن (87) مبحـوث بنسـبة (58 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (32) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (21.3 %)، و يوجـد (31)مبحـوث لا يوافـق وبنسـبة (20.6 %) مـن العينـة المبحوثـة.

العبـارة الخامسـة:» يسـاعد اسـتخدام الاجـراءات الكافيـة لحمايـة حسـابات العمـلاء في ضبـط دفعيـات المسـتهلك الالكـتروني « نجـد أن (104) مبحـوث وبنسـبة (69.4 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (25) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (16.7 %) مـن العينـة المبحوثـة، و يوجـد(21) مبحـوث وبنسـبة (14 %) لا يوافقـون مـن العينـة المبحوثـة.

العبـارة السادسـة:» الفصـل بـين المهـام و المسـئوليات داخـل المـصرف يحـد مـن مخاطـر الدفـع الالكـتروني « نجـد أن (121) مبحـوث وبنسـبة (80.7 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (13) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (8.7 %) مـن العينـة المبحوثـة، و يوجـد(16) مبحـوث وبنسـبة (10.6 %) لا يوافقـون مـن العينـة المبحوثـة.

العبـارة السـابعة:» يتبـع المـصرف اجـراءات الصيانـة الدوريـة لتحقـق الأمـن و السـلامة « نجـد أن (118) مبحـوث وبنسـبة (78.6 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (18) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (12 %) مـن العينـة المبحوثـة، و يوجـد(14) مبحـوث وبنسـبة (9.3 %) لا يوافقـون مـن العينـة المبحوثـة.

العبـارة الثامنـة :» يـؤدي التأكـد مـن الخطـط و برامـج المنشـأة الي الحـد مـن مخاطـر الدفـع الالكـتروني» نجـد أن (116) مبحـوث وبنسـبة (77.3 %) مـن العينـة المبحوثـة يوافقـون عـلى العبـارة، أمـا المحايـدون والبالـغ عددهـم (8) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (5.3 %) مـن العينـة المبحوثـة، و يوجـد(26) مبحـوث وبنسـبة (17.4 %) لا يوافقـون مـن العينـة المبحوثـة.

الجدول (9)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	قيام المصرف بتوفير التدريب اللازم للعاملين لملاحظة و تمييز الاخطار يحد من مخاطر تزوير بطاقة الدفع الالكتروني	3.90	4	0.85	اوافق	3
2	اتخاذ اجراءات ترتيب خطوات العمل المصرفي يقلل من مخاطر الدفع الالكتروني .	4.04	4	1.22	اوافق	1
3	يساهم تدوير الموظفين داخل المصرف في الحد من مخاطر التوقيع الالكتروني .	3.88	4	0.89	اوافق	5
4	استخدام التوقيعات الالكترونية المشفرة يحد من مخاطر التوقيع الالكتروني .	3.79	4	1.10	اوافق	7
5	يساعد استخدام الاجراءات الكافية لحماية حسابات العملاء في ضبط دفعيات المستهلك الالكتروني	3.79	4	0.93	اوافق	8
6	الفصل بين المهام و المسئوليات داخل المصرف يحد من مخاطر الدفع الالكتروني	3.91	4	0.68	اوافق	2
7	يتبع المصرف اجراءات الصيانة الدورية لتحقق الأمن و السلامة .	3.90	4	0.58	اوافق	4
8	يؤدي التأكد من الخطط و برامج المنشأة الي الحد من مخاطر الدفع الالكتروني.	3.82	4	1.00	اوافق	6

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

من خلال الجدول (41/2/4) يلاحظ أن الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني التي تنص على توضيح تاثير الرقابة الإدارية الحديثة على دورها في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني .

فـان الاوسـاط الحسـابية لـه تقـع في المـدى مـا بـين (40.4-97.3) والمنـوال (4) والانحـراف المعيـاري يقـع في المـدى مابـين (85.0 – 22.1) لجميـع العبـارات وحسـب المقيـاس الخـماسي ليكـرت فـان إجابـات المبحوثـين هـي المحايـدة والموافقـة.

ثانياً: إختبار الفرضيات:

سـيتم إسـتخدام أسـلوب الإنحـدار الخطـي البسـيط والمتعـدد واختبـار (t) لإختبـار الفرضيـات لمعرفـة دلالـة الفـروق في إجابـات أفـراد عينـة الدراسـة عـلي عبـارات كل فرضيـة.

إختبار الفرضية الأولى:

تنـص الفرضيـة الأولى مـن فرضيـات الدراسـة عـلى الآتي:» هنالـك علاقـة ذات دلالـة احصائيـة بـين الرقابـة الداخليـة الحديثـة ومخاطـر الدفـع الالكـتروني «

تهـدف هـذه الفرضيـة إلى بيـان أثـر الرقابـة الداخليـة الحديثـة و مخاطـر الدفـع الالكـتروني، وللتأكـد مـن صحـة الفرضيـة سـيتم إسـتخدام اسـلوب الانحـدار الخطـي البسـيط في بنـاء النمـوذج حيـث تـم تحديـد الرقابـة الداخليـة الحديثـة كمتغـير مسـتقل ممثـل بـ (1x) و مخاطـر الدفـع الالكـتروني كمتغـير تابـع ممثـل بـ (y) وذلـك كـما في الجـدول الآتي:

الجدول (10)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.334	1.310	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.784	4.910	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.69			
معامل التحديد (R^2)	0.79			
أختبار (F)	154.322	النموذج معنوي		
Y=2.334+0.784x				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

يتضـح للباحثـان مـن الجـدول (51/2/4) قـد أظهـرت نتائـج التقديـر وجـود ارتبـاط قـوي بـين معايـير المراجعـة الالكترونيـة كمتغـير مسـتقل و مخاطـر الدفـع الالكـتروني كمتغـير تابـع، حيـث بلغـت قيـم معامـل الارتبـاط البسـيط (96.0)، و بلغـت قيمـة معامـل التحديـد (R^2) (97.0)، هـذه القيمـة تـدل عـلى ان الرقابـة الداخليـة الحديثـة كمتغـير مسـتقل تؤثـر بـ (97 %)عـلى مخاطـر الدفـع الالكـتروني (المتغـير التابـع)، و نمـوذج الانحـدار البسـيط معنـوي حيـث بلغـت قيمـة أختبـار (F) (223.451) وهـي دالـة عـن مسـتوى دلالـة (000.0)، و013.1، ومتوسـط أثـر الرقابـة الداخليـة الحديثـة عـلى مخاطـر

الدفع الالكتروني يساوي مرة، 019.4: وتعني أن الرقابة الداخلية الحديثة تؤثر على مخاطر الدفع الالكتروني ب 97 %.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الأولي والتي نصت على: « هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية الحديثة و مخاطر الدفع الالكتروني « قد تحققت.

إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:» هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الإدارية الحديثة و مخاطر الدفع الالكتروني «.

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر الرقابة الإدارية الحديثة على مخاطر الدفع الالكتروني ، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الرقابة الإدارية الحديثة كمتغير مستقل ممثل بـ (2x) و مخاطر الدفع الالكتروني كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (11)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (giS)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.552	1.530	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.712	6.123	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.76			
معامل التحديد (R^2)	0.68			
أختبار (F)	166.310	النموذج معنوي		
Y=1.552+0.712x				

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

يتضح للباحثان من الجدول (61/2/4) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الرقابة الإدارية الحديثة كمتغير مستقل و مخاطر الدفع الالكتروني كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (67.0)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (86.0)، هذه القيمة تدل على ان وسائل الرقابة الحديثة كمتغير مستقل تؤثر بـ (86 %) على مخاطر الدفع الالكتروني (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار ((013.661(F) وهي دالة عن مستوى دلالة (000.0)، و035.1، متوسط أثر وسائل الرقابة الحديثة على مخاطر الدفع الالكتروني يساوي مره، 321.6 , وتعني تؤثر على مخاطر الدفع الالكتروني 86 %.

مـما تقـدم يسـتنتج الباحـث أن فرضيـة الدراسـة الثانيـة والتـي نصـت عـلى أن: « هنـاك علاقـة ذات دلالـة احصائيـة بـين الرقابـة الاداريـة الحديثـة و مخاطـر الدفـع الالكـتروني « قـد تحققـت.

النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

1. تطبيـق المـصرف لنظـام الرقابـة الداخليـة الحديثـة يدعـم المـصرف في ادارة مخاطـر الدفـع الإلكـتروني.
2. تحديـد الادوار والمسـئوليات المختلفـة المتعلقـة بالرقابـة الداخليـة بالمـصرف يحقـق الحمايـة التقنيـة للدفـع الإلكـتروني.
3. وجـود محاسـابين ومـدراء ماليـون في المـصرف ملمـون بطـرق مراقبـة وتقييـم نظـام الرقابـة الداخليـة ككل بإنتظـام يسـاعد في الحـد مـن مخاطـر التوقيـع الإلكـتروني.
4. تطبيق مجلس الإدارة لمبداء الشفافية والمسألة يساعد في إدارة مخاطر الدفع الإلكتروني..
5. إسـتخدام الميزانيـة التقديريـة التشـغلية في عمليـة الرقابـة لايوثـر عـلى إدارة مخاطـر الدفـع الإلكتروني.

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

1. إلتـزام المـصرف بمواكبـة تطـورات الرقابـة الداخليـة الحديثـة في الـدول الاخـرى ودراسـة أنواعهـا ومحاولـة تبنيهـا وتطبيقهـا مـما يسـاهم في إنجـاز إكتشـاف الأخطـاء والغـش والمخالفـات المتعلقـة بالدفـع الإلكـتروني.
2. ضرورة العمـل عـلى وضـع نظـام للرقابـة الاداريـة الحديثـة في المـصرف وتحديـد كيفيـة تطبيقـه .
3. ضرورة العمـل عـلى تطويـر إجـراءات الرقابـة الداخليـة الحديثـة مـن خـلال العمـل عـلى تحديـث إجراءاتهـا بمـا يتلائـم مـع طبيعـة المصادقـات ومخاطـر الدفـع الإلكـتروني.
4. الإهتـمام بإختيـار محاسـبين ومـدراء ماليـين بالمـصرف لديهـم الخـبرة في التعامـب مـع نظامي الرقابـة الداخليـة الحديثـة و الرقابـة الاداريـة الحديثة.
5. ضرورة أن تتبنـى مجالـس ادارات المصـارف تطبيـق مبـداء الشـفافية والمسـألة لأن ذلـك يقلـل مـن مخاطـر الدفـع الإلكـتروني.

الهوامش:

(1) بدر الدين آدم محمد : (تقويم نظام الرقابة الداخلية في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية)، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث دكتوراه غير منشور ، 2011م)

(2) مهدي بابكر محمد دعاك ، مخاطر المراجعة الداخلية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات، بحث ماجستير ، غير منشور ، جامعة النيلين، 2011م.

(3) عمار محمد حامد البدري، (أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المراجعة الخارجية)، بحث دكتوراه، غير منشور، جامعة النيلين، 2013م.

(4) متولى محمد الجمل ، عبدالمنعم محمود عبدالمنعم، المراجعة الإطار النظري والجمال التطبيقي (القاهرة - دار النهضة العربية 1980) ص 109.

(5) د. محمد عثمان البطمة، الرقابة الداخلية في نظم الحاسبات الآلية، (الرياض: دار المريخ للنشر،1998م) ص 34.

(6) أ د. قاسم قدومي، الرقابة الداخلية، (ليبيا: طرابلس، مجلة البحوث الصناعية، المجلد الثاني، 2001م/ ص 57).

(7) د. طارق عبدالعال، تخطيط أداء عملية المراجعة، (جامعة عين شمس: الدار الجامعية ، 2006م)، ص 31.

(8) خالد أمين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية العملية والنظرية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط 4، 2007م)، ص 167.

(9) أ د. جانس م واخرون، وظيفة المراقب المالي دور المحاسب الإداري (الرياض: مهد الأدارة العامة، المجد الأول العدد التاسع والسبعون 2001م)، ص 11.

(10) سمير كامل محمد واخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، (جامعة الإسكندرية؛ الدار الجامعية، 2010م)، ص 79

(11) د. محمد سمير الصبان وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، (جامعة الإسكندرية: الدار الجامعة،1996م)، ص 115

(12) د. محمد توفيق محمد، الرقابة الداخلية والاتجاهات الحديثة في المراجعة (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1992م) ص 117

(13) د. ديري زاهد محمد، الرقابة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010م، عمان، ص 4.

(14) عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة الاسمن ت ومشتقاته (الجزائر : جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، رسالة ماجيستير غيرمنشورة ،2011) ص 22.

(15) عبدلي لطيفة، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

(16) أسامة عزمي سلام- شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، (الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2007 ،) ص 43.

المصادر والمراجع :

(1) أ د. جانس م واخرون، وظيفة المراقب المالي دور المحاسب الإداري (الرياض: مهد الأدارة العامة، المجد الأول العدد التاسع والسبعون 2001م)، ص 11.

(2) أ د. قاسم قدومي، الرقابة الداخلية، (ليبيا: طرابلس، مجلة البحوت الصناعية، المجلد الثاني، 2001م/ ص 57).

(3) خالد أمين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية العملية والنظرية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط 4، 2007م)، ص 167.

(4) د. ديري زاهد محمد، الرقابة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010م، عمان، ص 4.

(5) د. طارق عبدالعال، تخطيط أداء عملية المراجعة، (جامعة عين شمس: الدار الجامعية ، 2006م)، ص 31.

(6) د. محمد توفيق محمد، الرقابة الداخلية والاتجاهات الحديثة في المراجعة (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1992م) ص 117.

(7) د. محمد سمير الصبان وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، (جامعة الإسكندرية: الدار الجامعة،1996م)، ص 115.

(8) د. محمد عثمان البطمة، الرقابة الداخلية في نظم الحاسبات الآلية، (الرياض: دار المريخ للنشر،1998م) ص 34.

(9) سمير كامل محمد واخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، (جامعة الإسكندرية؛ الدار الجامعية، 2010م)، ص 79.

(10) أسامة عزمي سلام- شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، (الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2007 ،) ص 43.

(11) عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة الاسمن ت ومشتقاته (الجزائر : جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، رسالة ماجيستير غيرمنشورة ،2011) ص 22.

(12) بدر الدين آدم محمد : (تقويم نظام الرقابة الداخلية في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية)، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث دكتوراه غير منشور ، 2011م)

(13) عمار محمد حامد البدري، (أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المراجعة الخارجية)، بحث دكتوراه، غير منشور، جامعة النيلين، 2013م.

(14) متولى محمد الجمل ، عبدالمنعم محمود عبدالمنعم، المراجعة الإطار النظري والجمال التطبيقي (القاهرة - دار النهضة العربية 1980) ص 109.

(15) مهدي بابكر محمد دعاك ، مخاطر المراجعة الداخلية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات، بحث ماجستير ، غير منشور ، جامعة النيلين، 2011م.